بسم الله الرحمن الرحيم

تعديل موازنة العام ٢٠٢٠

استمرارٌ في تدمير اقتصاد السودان بالانصياع لصندوق النقد الدولي

أجاز المجلس التشريعي المؤقت؛ مجلسي السيادة والوزراء، يوم الأحد ٢٠٢٠/٠٨/٠٩م، تعديلاً على الموازنة العامة، يتم بموجبه رفع الدعم عن المحروقات بنسبة ٧٥%، وعن الكهرباء بنسبة ٤١%، بجانب تعويم تدريجي لسعر الصرف؛ يبدأ بحساب المنح والقروض الأجنبية بسعر (١٢٠) جنيهاً للدولار. (صحيفة السوداني ٥٠٧١). وقالت وزير المالية والتخطيط الاقتصادي المكلفة، هبة محمد في بيان صحفي الأربعاء ٢٠٢٠/٠٧/٢٢م عقب إجازة مجلس الوزراء للتعديل: (سبب تعديل الموازنة، هو الحاجة لتبني سياسات من شأنها تخفيف التأثير السلبي لجائحة كورونا على الوضع الاقتصادي. العجز كبير ما استدعى مراجعة الميزانية). (موقع عربي ٢١).

لا زالت الحكومة الانتقالية تعيش في جلباب النظام البائد، تتبع خطواته حذو القذة بالقذة، تضرب صفحاً عن ثروات البلاد البكر؛ في الزراعة، والمياه، والغابات، والثروة الحيوانية، والمعادن وغيرها؛ والتي كان حرياً بها، لو أنها تمتلك فكرة سياسية صحيحة حال كونها مخلصة لرعيتها، أن تفجر طاقات أهل السودان ليستفيدوا من هذه الثروات، ويعيشوا حياة رغدة ملؤها الرفاه، لكنا رأيناها عوضاً عن ذلك، تنخرط في تنفيذ أجندة الغرب الكافر المستعمر؛ روشتة صندوق النقد الدولي، والتي يريد عبرها هذا الصندوق الاستعماري إفقار العباد، وامتصاص دمائهم؛ لأجل دفع فوائد الديون الربوية التي تجاوزت الـ(٦٠) مليار دولار، وأن تظل ثروات البلاد محرّمة على أهلها لتُقدَّم على طبق من ذهب للشركات الرأسمالية العابرة للقارات، تحت لافتتي الاستثمارات الأجنبية، والخصخصة. والذي ينفذ هذا المخطط الإجرامي هم هؤلاء الحكام؛ أدوات الكافر المستعمر في بلادنا! ففي أواخر حزيران/يونيو ٢٠٢٠م، أعلن صندوق النقد الدولي عن التوصل لاتفاق مع الحكومة السودانية **يمهد لتنفيذ إصلاحات هيكلية في اقتصاد السودان!** (موقع عربي ٢١).

إن حقيقة هذه الإصلاحات الهيكلية المزعومة هي تعويم العملة، ورفع الدعم؛ فتعويم العملة أي تخفيض قيمة الجنيه، يسهّل من نهب ثروات البلاد عبر مواد خام زهيدة الأسعار، بينما سيؤدي رفع دعم المحروقات والكهرباء إلى زيادة الانكماش الاقتصادي، بخروج المنتجين عن دائرة الإنتاج عندما تزيد تكلفة مدخلات الإنتاج؛ ما يزيد من معدلات البطالة، ويعمق من حالة الفقر، بسبب الغلاء الناتج عن رفع الدعم، وتخفيض العملة وغيرهما. ثم إن الحكومة لم تكتفِ بجريمة الانصياع للروشتة المشئومة، بل إنها مستمرة في تدمير الاقتصاد من خلال طباعة العملة (الاستدانة من البنك المركزي)، والتي زادت خلال الفترة الماضية بنسبة ٣٣٠%؛ أي من ٦١ مليار جنيه إلى ٢٠٠ مليار جنيه!!

إن حقيقة هذه التعديلات على الموازنة أنها سياسة تدميرية لاقتصاد البلاد، يترتب عليها زيادة عدد الفقراء، ومعدلات البطالة والغلاء الطاحن ورهن ثروات البلاد لصالح شركات الغرب الكافر المستعمر، لذلك فإن هذه التعديلات في موازنة ٢٠٢٠م ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى، بوصفها حرباً على أهل البلاد لصالح الكافر المستعمر!!

أيها الأهل في السودان:

أكثر من ستين عاماً في ظل ما يسمى بالحكم الوطني، يطبق علينا هؤلاء الحكام؛ أدوات المستعمر، وصفات الغرب الكافر الكارثية، يكذبون علينا، ويمنوننا بمعدلات النمو الكذوب، فنصبح ونمسي على الفقر. ويغافلنا هؤلاء الحكام لينهب الكفار المستعمرون ثرواتنا!

ألم يأن لنا أن نثوب إلى رشدنا، وندرك أن خلاصنا بأيدينا؟! فحبل العبودية للغرب الكافر لن ينقطع إلا بمعول الإسلام، تطبقه دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي يقوم عليها رجال يخلصون لأمتهم، فيجتثوا جذور الكافر المستعمر ومؤسساته من بلادنا، ويحرّموا الربا، ويفجروا بأحكام الإسلام، طاقات الأمة وثرواتها، فتعود خيراً وبركة على أهل البلاد، بل على الناس أجمعين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

٢١ ذو الحجة ١٤٤١هـ | **حزب التحرير**

٢٠٢٠/٠٨/١١ | **ولاية السودان**